**3- تطور البحث في العلاقات الدولية: في العصر الحديث:**

 يستخدم تعبير "الحديث" في هذا السياق بالنظر إلى ما شهدته هذه المرحلة من تطوّر سياسي مذهل مثّله ولأوّل مرة ظهور **"الدولة"** كمفهوم محوري أسّس منذ تلك المرحلة لما يعرف بـ"النظام الدولي المعاصر" الذي يؤرخ له من 1648 تاريخ انعقاد مؤتمر واستفاليا الذي شهد التأسيس الفعلي لمفهوم الدولة والنظام الدولي.

 إنّ المؤرّخين السياسيين في تتبعهم للنقاشات الفلسفية السابقة فد كانوا يسعون إلى الكشف عن **"القوة"** بوصفها مصدر العدوان لدى المماليك القديمة؛ غير أن تطورات ما بعد انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا وانحسار نفوذ الكنيسة وصعود نفوذ "التجار البحارة" قد نقل اهتمامهم باتجاه الأشكال الدستورية فركّزوا على اللغة القانونية التي تعرض المونارشيات وصائغي القوانين ورؤسـاء الدول البيروقراطية(2)، على الرغم من أن هاجـس البحث عن القوة والأمن قد بقي يمارس تأثيره على مفكري المرحلة؛ ويعتبر **توماس هوبس** THOMAS HOBBES (1588-1679) حالة جديرة بالدراسة في هذا العصر.

 يرى **هوبس** بأن حالة الطبيعة أو حالة الإنسان الأول قد كانت حالة **حرب الجميع ضد الجميع**، حالة صراع وحرب وقلق، حالة ساد فيها قانون الغاب، وذلك كان نتاج طبيعة الإنسان الميالة نحو الشر والأنانية وإتباع الأهواء(1)، ومن هذا المنطلق بنى **هوبس** تصوره لــ**"العقد الاجتماعي"** الذي هو أصل نشأة الدولة حسب **هوبس** وغيره من منظري هذا العقد، وإن اختلف معهم في الآثار التي تترتب عنه، فيقول "الأصل القانوني للمجتمع هو العقد الاجتماعي الذي يتخلى الأفراد بواسطته عن كل حقوقهم أو جزء منها لتشكيل كائن جديد يستمد قوته وقوامه من هذا السلطان الذي يجري التخلي عنه"(2). إن الصراع حالة غريزية في الإنسان كانت السبب وراء كون حالة الطبيعة قد كانت حالة فوضى وحرب وسواد قانون الغاب، والحياة كانت ساحة للانفرادية والقذارة والوحشية(3)، وهو ما دفع بالجماعة - حسب هوبس- إلى إبرام **العقد** **الاجتماعي** برضاها أين تنازلت عن كل حقوق أفرادها الطبيعية لصالح الحاكم تجنبا للحرب والمصادمات وضمانا للأمن. وفي هذا المعنى يقول "إن أهواء الإنسان الطبيعية وسلطة اللغة التي تضاعف من تأثيرها المدمر تجعل من حالة الطبيعة أمرا لا يطاق، وبالتالي ينبغي تكوين المجتمع المدني للإفلات من الحرب المستمر تهديدها".

 إنّ قناعة **هوبس** بأصالة طبع الصراع والعدوانية في النفس البشرية قد استنتجه من استقرائه لتاريخ الأمم السابقة، إلى جانب ظروف البيئة التي عايشها قبل انعقاد مؤتمر واستفاليا أين استمرت حروب المستعمرات والإمبراطوريات وهو ما جعله يرى بأنه لا معنى أن نطالب الإنسان بما هو مضاد لطبيعته؛ فالمحافظة على الذات حق طبيعي يسبق جميع القوانين الأخرى. وفي هذا الإطار يقدّم **توماس هوبس** صياغتين لهذا المبدأ: واحدة تؤسس للسلام، والثانية تؤسّس للصّراع والحرب؛ فغريزة البقاء تعبر عن نفسها بصورتين متناقضتين: إما بطلب الانسجام والتوافق الاجتماعي، وهذا نادر في عالم يفتقد لسلطة تصون هذا التوافق، أو بالاندفاع العدواني في حالة الفشل في الحصول على السلام، وهو ما يسميه هوبس "حق الطبيعة"(1).

 يعكس المنظور الذي يقدّمه **توماس هوبس** عن الصراع والحرب واقع الحياة السياسية في هذه المرحلة المتقدمة من التاريخ الإنساني أين تستمر حالة الارتياب والقلق من الآخرين، وتتكرّس الصور النمطية والأحكام المسبقة عن المجموعات والأمم الأخرى، خاصة في ظل التسابق المحموم الذي عايشه **هوبس** بين القوى الاستعمارية الأوروبية حول المستعمرات في القارة الأمريكية والشرق الأدنى أين كانت جل الحروب والصراعات تدور حول الموارد؛ خاصة بعد أن تم اكتشاف مناجم الذهب والفضة في العالم الجديد(\*).

 تختلف هذه العينة من المفكرين في تأصيلها لظاهرة النزاع والصراع وتتبع جذورها باختلاف الزمان والمكان: فأرجعها البعض إلى الفساد والاستبداد (**أفلاطون**)، ومنهم من أرجعها لسوء الإدراك (**توسيديد**)، وآخرون إلى ظروف البيئة الخارجية (**ميكيافيلي**)، وآخرون لطبيعة البيئة النفسية (**توماس هوبس**). غير أن ما يجمع عليه هؤلاء جميعهم هو أنها - الحروب والصراعات والنزاعات- حالات طبيعية وعادية - إن لم تكن ضرورية - في البيئة الدولية؛ بمعنى أن هؤلاء المفكرون يختلفون في المنطلقات لكنهم يلتقون في النهايات؛ أي أنهم يختلفون في تحديدهم لمسببات الصراع والحرب،غير أنهم يتفقون على أنها وسائل لتنفيذ أهداف الدولة أو الجماعة وتحقيق مصالحها.